منوعات

MEDIA

رعب الجنود

لندن ـ **العربي الجديد**

تسبّب حساب Israel Genocide Tracker على منصة إكس، في إثارة ذعر في صفوف جنود الاحتلال الإسرائيلي. فالحساب الذي دشّن في مايو/أيار يرصد وسائل التواصل الاجتماعي ويجمع البيانات عن الجنود الإسرائيليين من منشوراتهم التي يتباهون فيها بجرائمهم خلال حرب الإبادة في قطاع غزة. سبق أن رصد مركز «صدى سوشال» انتشار محتويات رقمية على منصات التواصل الاجتماعي يظهر فيها جنود الاحتلال الإسرائيلي وهم يوثقون جرائم مروعة ضد المدنيين، بل ويتفاخرون بها. وعبر «إكس» أو عبر «تليغرام»، تتوالى البيانات المسرّبة حول الجنود. ماكسيم كيسلمان، الجندي الاحتياطي الإسرائيلي من أصل أوكراني، الذي صوّر تفجير منازل فلسطينية أثناء خدمته في سلاح الهندسة القتالية في غزة. بار فيربير، جندي الاحتياط الإسرائيلي، الذي نشر مقاطع فيديو لنفسه وهو يطلق النار عشوائياً من رشاشه أثناء خدمته في اللواء 35 للمظليين في قطاع غزة أيضاً.

هذه ليست سوى أمثلة على سيل من المعلومات المسرّبة حول الجنود، التي حوّلت تفاخر جنود الاحتلال إلى رعب. تنقل قناة 12 الإخبارية الإسرائيلية عن أحد الجنود قوله: «أخشى أن يتمكنوا من البحث عن اسمي على غوغل والعثور عليه هناك». وما يثير رعب جنود الاحتلال، بالإضافة إلى خوفهم على سلامتهم الشخصية، هو استخدام المقاطع والصور التي نشروها بأيديهم باعتبارها أدلة تدينهم في جرائم حرب.

مع اقتراب موعد اليوم العالمي لمكافحة الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة ضد الصحافيين، أصدرت لجنة حماية الصحافيين مؤشرها السنوي الذي احتلت فيه إسرائيل وهايتي رأس القائمة

إسرائيل تتصدر قائمة قَتَلة الصحافيين في العالم

لندن ـ **العربي الجديد**

تصدّرت إسرائيل وهايتي قائمة الدول التي سجّلت أكبر عددٍ من جرائم قتل الصحافيين خلال العام 2024، متقدمةً على الصومال وسورية وجنوب السودان، بحسب المؤشر العالمي للإفلات من العقاب الذي تعده لجنة حماية الصحافيين سنوياً. واحتلت هايتي المرتبة الأولى هذا العام بسبع جرائم قتل للصحافيين لم يُكشف عن مرتكبيها، بعد ظهورها على المؤشر العام الماضي واحتلالها المركز الثالث جراء الاضطرابات السياسية التي أدت إلى سيطرة العصابات على مناطقة واسعة من البلاد. فيما جاءت إسرائيل في المركز الثاني، بثماني جرائم قتل للصحافيين لم يُكشف عن مرتكبيها، حتى 31 أغسطس/ آب الماضي.

ولفت التقرير الصادر الأربعاء إلى أن قياس نسبة عدد جرائم قتل الصحافيين التي لم يُكشف عن مرتكبيها يتم نسبةً إلى عدد السكان، ممّا يجعل هايتي التي تملك عدداً قليلاً من السكان تتصدّر المؤشر أمام دولة الاحتلال، رغم وقوع عددٍ اقل من الجرائم فيها. كذلك، أشارت لجنة حماية الصحافيين إلى أنّها تحقّق في 10 جرائم قتل عمدٍ أخرى راح ضحيتها صحافيون آخرون على يد قوات الاحتلال، لكنّها أشارت في الوقت عينه إلى أنّ العدد قد يكون أكبر من ذلك بكثير، في ظل صعوبة توثيق أحداث الحرب.

وفي حين نبّه التقرير إلى أنّ إسرائيل قتلت «عدداً قياسياً» من الصحافيين الفلسطينيين منذ بدء حرب الإبادة العدوانية المستمرة على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، لم تحتسب معظم هذه الجرائم ضمن مؤشر الإفلات من العقاب. إذ يعتمد هذا المؤشر على معايير معينة، وتعرّف اللجنة «جريمة القتل العمد» بأنها «قتل الصحافي، سواء عن نية مسبقة أم بصفة ارتجالية، عندما تتيح لنا الأبحاث التي نجريها أن نقول، وبدرجة معقولة من اليقين، إن الفرد المعني قُتل على خلفية ارتباط مباشر بعمله صحافياً». بالتالي، وعلى الرغم من أن مكتب الإعلام الحكومي في قطاع غزة أحصى حتى الآن استشهاد 180 صحافياً بقصف ونيران الاحتلال الإسرائيلي، إلّا أنّ اللجنة أدرجت فقط أسماء الشهداء الذين تمكّن باحثوها من إثبات استهدافهم بسبب صفتهم الصحافية.

وعلى الرغم من إسرائيل أنكرت أنها تتعمد قتل الصحافيين خلال حرب الإبادة المستمرة على قطاع غزة، إلّا أن جيشها يملك «سجلاً طويلاً لقتل الصحافيين»، وفقاً للجنة، التي وثّقت عدم محاسبة أحد من المتهمين بالمسؤولية عن مقتل 20 صحافياً فلسطينياً بنيران الاحتلال خلال السنوات الـ22 السابقة للعدوان الحالي. أما بعد السابع من أكتوبر 2023، فقد وثّقت لجنة حماية الصحافيين قتل جيش الاحتلال عمداً خمسة صحافيين، هم: مصور وكالة رويترز اللبناني عصام عبد الله الذي استشهد في قصف إسرائيلي استهدفه مع زملاء له خلال تغطيتهم الأحداث على الحدود اللبنانية في 13 أكتوبر/ تشرين الأول. إضافةً إلى حمزة الدحدوح ومصطفى ثريا، اللذين تعرضت سيارتهما لاستهداف مباشر في السابع من يناير/ كانون الثاني الماضي أثناء عودتهما من تغطية صحافية في قطاع غزة. وكذلك، إسماعيل الغول ورامي الريفي اللذين استشهدا في هجوم مسيرة إسرائيلية عليهما في 31 يوليو/ تموز الماضي.

استمرار الإفلات من العقاب

على الصعيد العالمي لم يتغيّر الكثير أيضاً، إذ وجد المؤشر إلى أن الإفلات من العقاب استمر في 77% من جرائم قتل الصحافيين حول العالم، إذ لم يخضع أحد للمساءلة وبقيت الجرائم بلا حل. يعكس الرقم الحالي تحسناً طفيفاً عن العام الماضي حين وصل المعدل إلى 78%، ويظلّ أفضل بكثير من معدل 90% الذي سجل في العام 2014. ورأى التقرير أن الإفلات من العقاب صار «راسخاً في جميع أنحاء العالم، إذ يظل زهاء أربعة من كل خمسة من مرتكبي جرائم القتل ضد الصحافيين دون عقاب وباستمرار». وحلّت هايتي وإسرائيل والصومال وسورية وجنوب السودان في المراتب الخمس الأولى، فيما حلت أفغانستان في المركز السادس، متقدمةً على العراق والمكسيك والفيليبين وميانمار التي أكملت قائمة العشر الأوائل.

> وثقت اللجنة قتل الاحتلال عمداً لعدد من الصحافيين في غزة

صحافيون فلسطينيون حول نعش مراسل «الجزيرة» الشهيد إسماعيل الغول، 31 يوليو 2024 (عمر القطاع/ فرانس برس)

وأشار التقرير إلى أن سورية والصومال وجنوب السودان كانت حاضرة بشكل دائم على نتائج المؤشر خلال سنوات العقد الماضي. كما لفت إلى أن جميع هذه الدول تعاني من عوامل هدامة مشتركة تتيح لـ«قتلة الصحافيين التملص من العدالة»، مثل «الحروب، وحركات التمرد، والحكومات الاستبدادية، والعصابات الإجرامية، ونقص الفعل السياسي والقضائي». وأوضح أن ذلك يؤدي إلى «تأثير وخيم على حرية الصحافة»، منبهاً إلى أنّه «كلما استمرت هذه الظروف زادت أرجحية تكريس الإفلات من العقاب، وفرار الصحافيين من أوطانهم، وممارستهم للرقابة الذاتية أو تركهم للمهنة نهائياً». في الوقت عينه، نبّه التقرير إلى أن تزايد الإفلات من العقاب يمتد إلى دول تعتمد نظماً ديمقراطيةً أيضاً. على سبيل المثال، سجلت المكسيك 21 جريمة قتل للصحافيين من دون عقاب، وهي الأعلى على امتداد فترة المؤشر. كذلك، الحال في البرازيل، التي شهدت مقتل 10 صحافيين خلال فترة المؤشر. وجرت معظم هذه الجرائم خارج المراكز الحضرية الكبرى وشملت صحافيين من وسائل إعلام محلية صغيرة ومحطات إذاعية وصحافيين مستقلين.

لجنة حماية الصحافيين توثق الجرائم

حدّد باحثو لجنة حماية الصحافيين 241 جريمة قتل عمد للصحافيين في الفترة بين 1 سبتمبر/ أيلول 2014 و31 أغسطس 2024. لكن العدالة الكاملة لم تتحقّق سوى في أقل من 4% من هذه الجرائم، وتحقّقت العدالة الجزئية في 19% منها، لكن ضحايا بقية الجرائم والتي تصل نسبتها إلى 77% لم يحصلوا على أيّ نوع من العدالة. ورأت لجنة حماية الصحافيين أنّ استمرار الإفلات من العقاب في جرائم قتل الصحافيين، رغم قرارات الأمم المتحدة المتعددة التي رسخت مفهوم أن الصحافيين مدنيون يتمتعون بحماية القانون الدولي، يشير إلى غياب «التحرك الجاد» بخصوص المساءلة حول هذه الجرائم في العقود الأخيرة، ويبيّن «الحاجة إلى القيام بالمزيد لإخضاع مرتكبي الجرائم للحساب».

وأشارت إلى أنّها تبذل جهوداً مع شركاء آخرين تهدف إلى «تشكيل فريق مهمات دولي للتحقيقات يركز على الجرائم ضد الصحافيين»، ولفتت إلى وجود «مخطط أولي لهيئة من هذا القبيل اقترحه فريق خبراء قانونيين في عام 2020، تقوم بإرسال الموارد أو تقديم المشورة في الأوضاع التي قد تفتقر فيها أجهزة فرض القانون المحلية إما للقدرات أو للإرادة السياسية للتحقيق في الجرائم المرتكبة بحق الصحافيين. ومنذ العام 1992، وثّقت اللجنة 974 جريمة قتل ذهب ضحيتها صحافيون، ولم تتحققّ العدالة الكلية إلا في 5% منها فقط، فيما ظل 79% منها دون حل. بحسب اللجنة، فإن «الإفلات من العقاب منتشر كما كان دائماً، ولا تتوفر لعائلات الصحافيين القتلى ولزملائهم سوى فرصة ضئيلة أن يروا أي من مرتكبي الجرائم يخضع للمساءلة». وثّقت اللجنة 974 جريمة قتل ذهب ضحيتها صحافيون، ولم تتحققّ العدالة الكلية إلا في 5% منها فقط، فيما ظل 79% منها دون حل. بحسب اللجنة، فإن «الإفلات من العقاب منتشر كما كان دائماً، ولا تتوفر لعائلات الصحافيين القتلى ولزملائهم سوى فرصة ضئيلة أن يروا أي من مرتكبي الجرائم يخضع للمساءلة».

تاريخ من الجرائم

سبق أن أشارت لجنة حماية الصحافيين إلى إفلات إسرائيل من العقاب في جرائم قتل الصحافيين، حتى قبل بدء حرب الإبادة في قطاع غزة، في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023. إذ أصدرت في مايو/ أيار الماضي تقريراً في الذكرى السنوية الأولى لاستشهاد الصحافية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة. حمل التقرير عنوان «نمط فتاك: 20 صحافياً قتلوا بنيران القوات الإسرائيلية خلال 22 سنة من دون أن يُحاسب أحد»، انطلقت فيه اللجنة من جريمة قتل أبو عاقلة، لتوثّق مسؤولية جيش الاحتلال عن مقتل 20 صحافياً على الأقل منذ عام 2001، ووجدت «نمطاً في الاستجابة الإسرائيلية يبدو مصمماً للتملص من المسؤولية. فقد أخفقت إسرائيل في إجراء تحقيقات كاملة بشأن أحداث القتل هذه، ولم تجرِ تحقيقات معمقة إلا عندما يكون الضحية أجنبياً، أو عندما يكون الصحافي القتيل موظفاً لدى مؤسسة إعلامية بارزة. وحتى في تلك الحالات، سارت التحقيقات ببطء شديد، واستغرقت أشهراً أو سنوات، وانتهت بتبرئة الأشخاص الذين أطلقوا النيران». وتتألّف مجموعة الصحافيين الذين قتلوا على يد الاحتلال منذ عام 2001 من 18 صحافياً فلسطينياً وبريطاني وإيطالي. قضى 13 صحافياً منهم في قطاع غزّة، فيما قتل الباقون في الضفة الغربية (3 في نابلس، و2 في رام الله و2 في جنين). ولم يُدَن أو يُتّهم أو يُعاقب أي جندي في قوات الاحتلال على أيّ من هذه الجرائم الممتدة على أكثر من عشرين عاماً. واعتبرت اللجنة في تقريرها أنّ تحوّل قتل الصحافيين إلى نمطٍ متكرر لدى جيش الاحتلال أدى إلى «تقويض شديد لحرية الصحافة، وتعريض حقوق الصحافيين للخطر».

موسيقى

من بين أكثر من أربعة ملايين نازح سوداني في مصر، هناك كثير من الموسيقيين والفرق الغنائية. من أبرز هذه الفرق «الكاميراتا». هنا، حردشة مع مؤسّسها

فرقة الكاميراتا

الغناء في مساحة 50 متراً مربّعاً

محمد السيد الطناوي

يعيش اليوم في القاهرة واحد من أبرز الفنانين السودانيين المهتمين بالفولكلور السوداني، ضمن ما يزيد على أربعة ملايين نازح استقبلتهم مصر. هو الموسيقي دفع الله الحاج علي، مؤسس ومدير فرقة الكاميراتا للفنون الشعبية. حصل الحاج علي على بكالوريوس الموسيقى في عام 2001، متخصصاً بالموسيقى الكلاسيكية والة البيانو. أكمل بعدها دراساته العليا في الفولكلور السوداني بجامعة الخرطوم، وحصل على الماجستير في دراسات السينما عام 2016، وهو اليوم يعمل على بحث للدكتوراه عن الخصائص النغمية للآلات الموسيقية السودانية.

أسس الحاج علي مركزاً للموسيقى التقليدية السودانية سنة 1997، ضم أعضاءً من 42 فرقة للفنون الشعبية، توزعت على امتداد السودان، فيما بلغت فروع المركز ثمانية. وعلى مدار سنوات طويلة، جمع الفنان السوداني الآلات الموسيقية الشعبية من أنحاء السودان، موثقاً كل ما يخصها، ومؤسساً متحف أودع به كل ما تحصل عليه من آلات. لكن الحرب عصفت بجهد امتد 28 عاماً، شمل جمع وتصنيف وتصنيع هذه الآلات، إذ تعرّض المتحف للتدمير والنهب مارستهما مليشيا الدعم السريع. في حديث إلى «العربي الجديد»، يقول الحاج علي: «تخيل أن الجنود دمروا ونهبوا مقتنيات المتحف حتى يستعملوا أخشابها في الطبخ».

وهو ما نقلته فيديوهات صوروها في أثناء قيامهم بذلك، وكانت مشاهدتها مؤلمة جداً».

تفتقد الفرقة المساحات التي أقيمت عليها حفلاتها في السودان

من خلال المركز، أطلق الموسيقي السوداني «الكاميراتا»، وهي فرقة للفنون الشعبية، أشاعت غناءها في أنحاء السودان بأكثر من 20 لغة ولهجة محلية، فيما بلغ عدد أعضائها قبل الحرب 40 عازفاً وعراصاً ومغنياً. شاركت الفرقة في 52 مهرجاناً على مستوى العالم، وزارت أكثر من 30 دولة، قدمت خلالها التراث السوداني من ألحان ورقصات وأزياء.

آخر المشاركات الدولية، جاءت في مهرجان الضوء الأخضر (Green Light) في ألمانيا (2010). ضمّت التظاهرة فرقاً من 76 دولة. مع ذلك، استطاعت «الكاميراتا» اقتناص جائزة البلاك هورس باعتبارها أكثر فرق المهرجان تفاعل معها الجمهور. انتظمت مشاركات الفرقة أيضاً في المهرجانات المحلية، إضافة إلى المناسبات الرسمية بالسودان، وكان آخر مشاركاتها في هذا النطاق مهرجان البركل (2018). قبل تزوحه إليها، زار الحاج علي وفرقته القاهرة في 2014، حين دُعي إلى الاشتراك في فعالية أقيمت تحت مسمى مشروع النيل، جمعت فنانين وفرقاً من دول حوض النيل. ويرى الحاج علي أنها كانت تجربة في غاية الأهمية، وفرصة لتلاقي ثقافات وفنون دول حوض النيل ينبغي أن تتكرر: «تجمعنا لنقول للعالم: ها نحن فناني دول حوض النيل نغني ونرقص معاً. الفنون يمكن أن تجمعنا كما يجمعنا النيل».

اتخذ الحاج علي قرار مغادرة بلده بعدما وجد نفسه وعائلته تحاصرهم «مليشيا تشتغل بالنهب، واقل مقاومة يمكن أن تتسبب في مقتلك». لجأ في البداية إلى مناطق أخرى بالسودان أفترض وغيره أنها آمنة. لكنه اكتشف خلاف ذلك بعد انتقاله إليها، حيث تعرض للابتزاز واستغلال بعضهم الأوضاع التي صنعتها الحرب، إلى جانب غلاء الأسعار وعدم توافر الخدمات العلاجية. كل هذا حرّض الفنان السوداني على اتخاذ قراره باللجوء إلى مصر.

من المفترض أن تأشيرة مصر للسودانيين مجانية، لكن الانتظار لأشهر طويلة حتى الحصول عليها، أدى إلى ظهور سماسرة لاستخراج التأشيرة، فبلغت كلفتها ثلاثة آلاف دولار. وعندما تقدم الحاج علي للحصول عليها، اكتشف أن دوره في قائمة المتقدمين لن يتيح له السفر قبل ستة أو سبعة أشهر. يقول الحاج علي: «وجدت نفسي أمام خيار وحيد، السفر إلى مصر من خلال التهريب؛ فانتظاري في بورسودان، المنطقة الأخيرة التي نزحت إليها، إلى أن تصدر التأشيرة، يتطلب مبالغ طائلة، فيما لم يعد لدي أي مصدر للدخل، لذلك اتخذت قراري بدخول مصر من طريق التهريب. استغرقت الرحلة ثمانية أيام، تعرضت خلالها لكل صنوف الجشع والابتزاز». بمجرد أن وصل الحاج علي إلى مصر، سارع إلى تنظيم أوضاعه بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة للاجئين: «إحساس اللجوء مرير، لكن وجدنا معاملة طيبة من إخوتنا في مصر». يفتقد الحاج علي المساحات الواسعة التي كانت تقام عليها حفلات فرقته في السودان، حيث كانت تقام على مساحات تمتد إلى عدة كيلومترات، يغني خلالها الجميع ويرقصون معاً على أنغام الموسيقى في الهواء الطلق. لكن اليوم لا تتجاوز مساحة أكبر القاعات التي تستضيف حفلات «الكاميراتا» 50 متراً مربعاً.

الاستقرار في القاهرة أتاح للحاج علي إعادة تأسيس فرقة الكاميراتا. مع ذلك، لم يكن الأمر سهلاً، فكان عليه أن يصنع كل ما يحتاجه من آلات، لكن ساعده على ذلك توافر المواد المطلوبة في مصر. مشكلة أخرى واجهت «الكاميراتا» مع بدء نشاطها في شهر فبراير/شباط الماضي، إذ فُرضت على الفرقة غرامات مالية، فلم يعلم الحاج علي بضرورة الحصول على تصاريح تخوّل فرقته العمل رسمياً، ليتدخل اتّحادا الفنانين العرب والفنانين السودانيين (اتحاد تأسس في القاهرة لتسهيل النشاط الفني لمواطنيه في بلد النزوح) لدى نقابة المهن الموسيقية المصرية، واتّخذا الإجراءات اللازمة حتى تمارس الفرقة نشاطها قانونياً.

تقلص عدد «الكاميراتا» إلى 11 موسيقياً وراقصاً، إذ لم ينتقل كل أعضائها إلى مصر، وضمت أعضاءً جدداً من المصريين. تعاون الحاج علي معهم لفترات طويلة سابقاً. وبدعم اتحاد تجمع الفنانين السودانيين، أقامت «الكاميراتا» عدداً من الحفلات خلال هذا العام، فكان أول حفل لها في مقر الجامعة الأميركية، وقدمت حفلاً في المركز الثقافي الإيطالي، إلى جانب عدد من الفعاليات بالسفارات والمسارح الجامعية.

تقدم «الكاميراتا» التراث السوداني من الحان ورقصات وازياء (فيسبوك)

آخر العروض

كان آخر ما اقامته «الكاميراتا» فعالية كبيرة حضرها المئات من السودانيين والمصريين في المركز الثقافي الروسي في سبتمبر/أيلول الماضي، استعملت الفرقة في الحفل آلات مثل: الطنبور والنقارة (نوع من الطبول) والبلوناغره والبانمبو (آلة إيقاع) وآلة الغورميه (آلة نو ية). يرى دفع الله الحاج علي (الصورة) انه وغيره من الموسيقيين، سيكون لهم دور كبير بعد الحرب، من خلال العمل على زيادة التقارب بين قبائل السودان.

من تظاهرة في ليون، أغسطس 2024 (فرانس برس)

تطبيق

«بويكات» والتسوق الأخلاقي

للحد ـ **العربي الجديد**

تزامناً مع عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، أطلق الشاب اليمني السريلانكي، عادل أبو طلحة، تطبيقاً يحمل اسم «بويكات» (Boycat) يضم مليون مستخدم من الناس الذين يقاطعون المنتجات المرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي. كتبت إدارة التطبيق، عبر حسابها في موقع التواصل المهني لينكدإن: «لا تقتصر المقاطعة على تجنب المنتجات فحسب، بل إنها تهدف إلى إحداث تغيير كبير؛ من جنوب أفريقيا إلى فلسطين ولبنان، كانت قوة الناس دائماً قادرة على تغيير قواعد اللعبة»، مضيفة: «معاً، يمكننا جعل الشركات تستمع، وتدعم حركات الحرية في جميع أنحاء العالم. دعونا نظهر للعالم ما يمكننا فعله».

يعرّف تطبيق بويكات نفسه بأنه «رفيق التسوق الأخلاقي». يتيح التعرف إلى المنتجات التي تستحق المقاطعة، والأخرى البديلة عنها، من خلال استخدام ماسح ضوئي للرموز الشريطية. استعمال التطبيق سهل، فيكفي استخدام الماسح الضوئي المدمج في التطبيق للتعرف على الفور إلى «المكانة الأخلاقية» للمنتج، وهو يوفّق بين اختيارات المنتجات وأخلاقيات المستخدم الشخصية، ما يضمن توجيه قيمه لقرارات التسوق الخاصة به. كذلك، يسمح «بويكات» بتقديم منتجات جديدة والتصويت على البدائل، مع إنشاء قائمة تسوق مخصصة وتتبع المستخدم، والاطلاع الدائم على معلومات الحملة، بهدف استغلال قوة المستهلك لتغيير السوق. حالياً، يستثمر التطبيق طاقته عبر مواقع التواصل الاجتماعي في التعريف بأهمية مقاطعة المنتجات التي تدعم الاحتلال. آخر منشور لإدارة التطبيق حتى كتابة هذه السطور كان عن طرد شركة التكنولوجيا الأميركية مايكروسوفت لموظفين، بسبب تنظيمهما وقفة احتجاجية، تضامناً مع الفلسطينيين في غزة.

علّقت إدارة التطبيق على قرار الطرد بأنه خطوة «تثير أسئلة بالغة الأهمية حول المسؤولية المؤسسية، وحرية التعبير، والمعايير المزدوجة التي نراها في صناعة التكنولوجيا»، مضيفة: «من الواضح أن التحدث عن حقوق الإنسان ليس بلا عواقب، ولكنه أيضاً تذكير بأننا بحاجة إلى محاسبة الشركات على تواطؤها». ودعت المستخدمين إلى دعم العدالة، والدفاع عن التكنولوجيا الأخلاقية، والاستمرار في الضغط من أجل الشفافية والإنصاف في عالم الشركات، مذكرة بأن «كل صوت مهم، والأفعال الصغيرة تحدث تأثيراً كبيراً».

يعرّف تطبيق بويكات نفسه بأنه «رفيق التسوق الاخلاقي»

قبلها، حذّرت إدارة «بويكات» من سلسلة المتاجر الأميركية للبقالة «تريدر جوز»، التي طالبت بمقاطعتها، لأنها تخزّن منتجات إسرائيلية. لم يفوّت فريق «بويكات» موسم الهالوين لكشف المرتبطين بالاحتلال، فكتب في منشور: «لا تدع هذه الحلوى تخدعك. بعض هذه العلامات التجارية لها علاقات سيئة للغاية. بالنسبة لأولئك الذين يحتفلون، تأكدوا من مقاطعة الشركات التي تدعم الظلم، مثل تلك التي تستفيد من احتلال فلسطين». حتى أكتوبر/ تشرين الأول 2023 كان عادل أبو طلحة يعمل في علم البيانات، ولكن مع تصاعد العدوان على غزة، تحول تركيزه إلى فعل شيء في وجه فظائع الاحتلال. في غضون بضعة أشهر فقط، علّم نفسه البرمجة باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي ودروس «يوتيوب». وبحلول يناير/كانون الثاني 2024، كان «بويكات» موجوداً، وفي أقل من عام حصد التطبيق ما يقرب من مليون مستخدم. يقول أبو طلحة لموقع ميدل إيست مونيتور إن التطبيق «قدّم للمستخدمين طرقاً سهلة لمقاطعة الشركات المتواطئة في انتهاكات حقوق الإنسان، وفي الوقت نفسه دعم البدائل الأخلاقية».

قضية

جبانات مصر التاريخية... لإنقاذ ما يمكن إنقاذه

القاهرة ـ **العربي الجديد**

على مدار السنوات القليلة الماضية، بدأت السلطات المصرية بهدم مجموعة من الأضرحة والمقامات والقبب والجبانات الأثرية والتاريخية ذات الطابع المعماري الإسلامي التي تمثّل أبرز وأعم معالم القاهرة الحضارية. بدأت الإزالات في أكتوبر/تشرين الأول 2021، بادّعاء تطوير محور صلاح سالم، وصاحبتها اعتراضات مجتمعية وأخرى قادها معماريون وأثاريون ومهتمون بالتاريخ وعلوم الحضارة والفكر، بل ورفع حينها عدد من الشخصيات العامة المصرية دعوى قضائية مستعجلة أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة، ضد رئيس مجلس الوزراء، ووزيري الآثار والإسكان، ورئيس مجلس إدارة المجلس الأعلى للآثار، ومحافظ القاهرة، ورئيس هيئة التنمية الحضرية ورئيس الجهاز القومي للتنسيق الحضاري، للمطالبة بوقف تنفيذ القرار السلبي بالامتناع عن توفير الحماية اللازمة للمقابر والمباني الأثرية وذات الطراز المعماري. استمرت السلطات في الهدم والتشويه بدعوى تطوير شبكة الطرق والكباري (الجسور) والحاجة إلى محاور مرورية جديدة، حتى انتهى الحال إلى هدم مقبرة الإمام الشافعي قبل أيام، رغم الاعتراض والغضب الشعبي من مجرد انتشار صورة مهدمة لمقبرة الإمام. وقد التهمت البلدوزرات نصف قبة المقبرة.

جبانات القاهرة العريقة، تضم مقابر شخصيات شهيرة، مثل الإمام الشافعي كما تضم مقبرة الإمام ورش، ومقام الإمام وكيع بن الجراح مقرئ الإمام الشافعي، والشيخ محمد رفعت، أحد أعلام قراءة القرآن في العالم الإسلامي. بخلاف عدد من الساسة والفنانين، أبرزهم رئيس وزراء مصر في عهد الملك فؤاد الأول، عبد الخالق باشا ثروت، والفنانين أم كلثوم، وعبد الحليم حافظ، وأسمهان، وفريد الأطرش، وهند رستم، ويوسف وهبي، وصلاح ذو الفقار.

كما أنها تحتوي مدافن أمير الشعراء أحمد شوقي، وحوش الملكة فريدة، ومدفن محمود سامي البارودي، وسبيل ومقام الإمام جلال الدين السيوطي، وقبة وجامع محمود باشا الفلكي، ومسجد فاطمة الزهراء، وغيرها من مقابر الشخصيات التاريخية والرموز المصرية والمساجد والقباب والأسبلة.

مع مشاعر الحزن من صورة مقبرة الإمام الشافعي المهدمة، خرجت أخيراً مبادرة يقودها معماريون وأكاديميون في تخصصات التاريخ والحضارة والآثار، ومثقفون وشخصيات عامة، في صحوة شعبية قد تكون جاءت متأخرة بعد هدم مقبرة الإمام الشافعي، لكنها على الأقل تحاول إنقاذ ما بقي من جبانات أثرية وتاريخية. قال الموقعون على البيان: «تتعرض جبانات مصر التاريخية منذ أربع سنوات لموجات من التدمير الممنهج يحدث على دفعات، تتوقف مؤقتاً مع تصاعد الرفض المجتمعي الذي تروعه مشاهد الجرافات وهي تزيل حجارة الألف عام، وتدك عظام الموتى بشراسة وعنف لا مثيل لهما، من دون أي اعتبار للتاريخ والأعراف الإنسانية والديانات السماوية. وصار مشهد الجرافات التي تنقض على موقع تراثي له صفة القداسة عند المصريين بجميع فئاتهم وانتماءاتهم».

يقود معماريون وأكاديميون مبادرة تسعى إلى وقف التدمير

وجاء في البيان: «إن المشاهد الصادمة التي وثّقناها لقباب فريدة تتحطم في لح البصر، وشواهد تحمل آيات قرآنية ومقولات جميلة وأشعاراً مفتتة وملقاة على الأرض، وأنقاض من الحجارة وجذوع الأشجار على مرمى البصر، كانت بالأمس مدافن أنيقة تمثل المثوى الأخير لموتانا، ستظل تطبع ذاكرة الأجيال القادمة لتذكرهم بعصر من دمروا تراثاً حافظ عليه السكان الأصليون والغزاة على حد السواء على مدى قرون».

أشار المعنيون بالحملة إلى أنه خلال السنوات الماضية «طاولت عمليات الهدم عشرات المدافن ذات القيمة المعمارية والمعنوية، والتي تمثل جزءاً من نسيج متجانس ظل محتفظاً بهويته المتفردة خلال القرنين الماضيين. وفي مواجهة ردود الفعل الغاضبة الآن لرفض ضياع تراث مصري أصيل، ودرء مخاطر القضاء على حقبات من تطور العمارة الجنائزية في مصر، ومحو ذاكرة المكان والأعلام الذين دفنوا في ثرى جباناتها التاريخية، يتم تنفيذ تراجع تكتيكي كما في المرات السابقة، والإعلان عن توقف الهدم مؤقتاً، من دون تبرير لهذا الدمار الشامل الذي خص أهم المدافن».

تتعرض الجبانات منذ اربع سنوات إلى التجريف (خالد الدسوقي/ فرانس برس)

دراسة

هل يُراكم الإنسان البلاستيك في جسمه؟

خلال السنوات الأخيرة، عثر العلماء على مواد بلاستيكية دقيقة في الرئتين والقلب والكبد والكليتين، وحتى في المشيمة والدم

يدق عدد كبير من المتخصصين ناقوس الخطر بشأن آثار المواد البلاستيكية الدقيقة التي عُثر عليها في كل أعضاء جسم الإنسان تقريباً، بدءاً من الرئتين، وصولاً إلى الكلى، ومروراً بالدم. في حين أنّ العلماء ليسوا على يقين حتى اليوم بشأن تأثيرها في الصحة، رُصدت جزيئات بلاستيكية دقيقة (أقل من خمسة ملليمترات) في الهواء والماء والمواد الغذائية والأغلفة والمنسوجات الاصطناعية والإطارات ومستحضرات التجميل.

يومياً، يبتلع البشر هذه المواد أو يستنشقونها أو يحتكون بها. تقول الباحثة في معهد لومان للجزيئات والمواد، فابيان لاغارد، خلال جلسة حديثة للبرلمان الفرنسي إن «إنسان 2024 يحتوي على مواد بلاستيكية في كل أعضاء جسمه تقريباً (...) ومن المرجح أن يكون الأمر أسوأ للأطفال الذين سيولدون سنة 2040».

خلال السنوات الأخيرة، عثر العلماء على مواد بلاستيكية دقيقة في الرئتين والقلب والكبد والكليتين، وحتى في المشيمة والدم. وتوصلت دراسات كثيرة إلى روابط بين المواد البلاستيكية الدقيقة وحتى المواد البلاستيكية الثانوية (أصغر بألف مرة)، وآثارها على الصحة. من أحدث هذه الأبحاث، دراسة نشرت خلال مارس/آذار في مجلة «نيو إنغلاند جورنال أوف ميديسن» الطبية، أظهرت وجود صلة بين تراكم هذه الجزيئات في الأوعية الدموية وزيادة خطر الإصابة بالنوبات القلبية والسكتات الدماغية، وحتى الموت لدى بعض الأشخاص المصابين بتصلب الشرايين.

في حديث إلى وكالة فرانس برس، تقول البروفيسور تريسي ودروف، من جامعة كاليفورنيا، إنّ «الأبحاث المتعلقة بالجسيمات البلاستيكية الدقيقة تتزايد وتتوصل إلى آثار صحية مقلقة جداً»، مضيفة أن «تحليلاً حديثاً لألفي دراسة على حيوانات أجري مع مجموعة من الزملاء، بيّن أن الجسيمات البلاستيكية الدقيقة تؤثر في الخصوبة، وترتبط بزيادة خطر الإصابة بالسرطان ونضر بالجهاز التنفسي». ترى وودروف التي ترأس برنامج الصحة الإنجابية والبيئية، أنّ هذه البيانات، إضافة إلى «العثور على مواد بلاستيكية دقيقة في أعضاء كثيرة من الجسم، بينها الدماغ والخصيتان، وحتى الجنين عبر المشيمة»، تشكل «مؤشر إنذار». لم توجد حتى اليوم صلة سببية مع تعرّض الإنسان لهذا المزيج المعقد من البوليمرات والمواد المضافة الكيميائية، تُضاف إليها ملوثات مثل البكتيريا وحتى الفيروسات. وغالباً ما أُجريت الدراسات المقلقة داخل مختبرات، وأحياناً على خلايا بشرية أو نماذج حيوانية. لكنّ الأبحاث التي أجريت على حيوانات وروجعت تتعلق بـ«أنظمة بيولوجية مشابهة جداً لتلك الخاصة بالبشر»، و«تُستخدم منذ عقود بيانات حيوانية لتحديد المواد المسببة للسرطان أو المواد السامة المؤثرة في الجهاز التناسلي»، على قول وودروف. وفي ما يتعلق بتأثير المواد البلاستيكية الدقيقة، لا تزال تفاصيل كثيرة غير معروفة بشأن أهمية الشكل والحجم ونوع البلاستيك أو المادة المضافة. من بين أكثر من 16 ألف مادة كيميائية مستخدمة أو موجودة في المواد البلاستيكية المبيعة في الأسواق، أكثر من ربعها يشكل مخاطر معروفة، بحسب «تحالف العلماء من أجل معاهدة فعالة بشأن المواد البلاستيكية». تشمل هذه المخاطر «العقم والبدانة والأمراض غير المعدية مثل مرض السكري وأمراض القلب».

الجسيمات البلاستيكية الدقيقة تؤثر في الخصوبة (ليكانترا فوتو/ لوراك/ Getty)

(فرانس برس)